الأمم المتحدة

A/C.3/52/SR.21

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr. General

30 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك

يوم الجمعة، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بوساكا . . . . . (إيطاليا)

المحتويات

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع) (A/52/90، A/52/116-S/1997/317، A/52/348، A/52/437، A/52/447-S/1997/775، A/52/482 و 523؛ A/C.3/52/3)

١ - **السيد كاريير** (منظمة العمل الدولية): قال إن النصر في الحرب ضد عمل الأطفال في كل البلدان يمكن أن يتحقق خلال الـ ١٥ سنة القادمة إذ أن الحكومات وأرباب العمل ورابطات العمال والمجتمع المدني قد غيروا تصورهم لهذه المشكلة. وهنالك التزام متزايد من جانب الحكومات باتخاذ إجراء مباشر ضد تشغيل الأطفال. كما أن هنالك عددا كبيرا من البلدان يطلب المساعدة من البرنامج الدولي لمنظمة العمل الدولية المعني بالقضاء على عمل الأطفال وهنالك عدد كبير من البلدان التي يغطيها البرنامج قد أدخلت إصلاحات قانونية وتبنت خطط عمل. وحدث تقدم كبير في فهم مشكلة عمل الأطفال. فهنالك ما يبلغ ٢٥٠ مليونا من الأطفال في العالم يكدحون لمجرد البقاء أو ليتغلبوا على الفقر ومعظمهم لا يتوفر لديهم الوقت أو الفرصة لأي حياة مدرسية. ويباع الملايين منهم بالإكراه ويُرسلون خارج الحدود ليعملوا في الصناعة أو الخدمة المنزلية أو تجارة الجنس.

٢ - وأضاف يقول إن عمل الأطفال هو أهم أسباب استغلال الأطفال وإساءة معاملتهم في العالم. وقد اقترحت منظمة العمل الدولية استراتيجية من أربع نقاط تشتمل على التزام سياسي بإلغاء عمل الأطفال، وبرنامج عمل ضد عمل الأطفال وتقديم المساعدة الدولية لتخصيص مزيد من الموارد لمكافحة الفقر والجوانب الدولية للمشكلة، واعتماد اتفاقية دولية جديدة للقضاء على الأشكال التي لا تحتمل من عمل الأطفال. وقد تم تحضير مسودة الاتفاقية المقترحة على ضوء الردود التي قدمتها على استبيان منظمة العمل الدولية أكثر من ١٠٠ حكومة وعدد مقارب من أرباب العمل ومنظمات العمال الدولية. وسيشمل نطاق مشروع الاتفاقية جميع أشكال الرق أو الممارسات الشبيهة به واستخدام الأطفال في الأنشطة غير المشروعة واستخدام الأطفال في أي نوع من العمل من شأنه أن يُعرض صحتهم وسلامتهم وأخلاقهم للخطر.

٣ - ومضى يقول إن مكافحة عمل الأطفال لا يجب أن تعطله القوى الحمائية وينبغي أن يستند العمل الدولي على العمل الطوعي متعدد الأطراف وعلى الضغط المعنوي وعلى التعاون بدلا عن المواجهة وإن العولمة وتحرير التجارة الدولية يجب أن يصحبها احترام للحقوق الأساسية للعمال بما في ذلك منع عمل الأطفال بغية إيجاد بيئة عالمية مشجعة على إنشاء مجموعة مشتركة من القيم.

٤ - **السيدة فام كوانف فانه** (فييت نام): قالت إن العدد المتزايد من الأطفال الذين يسقطون ضحية للاستغلال هو من أكثر الأوضاع اتساما بالطابع المأساوي في العالم. وهذه المشكلة أكثر حدة في البلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة الانتقال. وإن وفدها يرحب بالجهود الكبيرة المبذولة من قبل كثير من الحكومات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة في التصدي لهذه المشكلة. وحيث أن استغلال عمل الأطفال بالغ الانتشار في البلدان النامية فهنالك حاجة الى استراتيجية شاملة جديدة تركز على التعاون التنموي.

٥ - وقالت إن التعليم هو أحد الحلول الرئيسية لأن المدارس توفر أصح بيئة اجتماعية للأطفال. ويجب أن تؤدي الدولة والمجتمع دورا داعما بتوفير فرص التعليم الجيد النوعية والميسور التكلفة والملائم لاحتياجات

الأطفال وأسرهم. كما تعتبر السياسات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان تحسين فرص الاستخدام من الأمور الهامة أيضا.

٦ - واستطردت تقول إن فييت نام تؤيد توصيات المقرر الخاص بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال الإباحي، فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في حماية الأطفال. والتعاون بين العائلة والمدرسة ذو أهمية بالغة في حماية حقوق الأطفال ورفاههم. وقد عمدت حكومتها، وفقا لسياستها في هذا المجال، الى اعتماد خطة عمل وطنية لتوفير حماية خاصة للأطفال تغطي الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ وتلك الخطة تحدد استراتيجيات واضحة ستطبق في كل القطاعات.

٧ - **السيد انخاسيخان** (منغوليا): أعرب عن ارتياحه للعمل الضخم الذي قامت به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمنظمات غير الحكومية لحماية وتعزيز الحقوق الأساسية للطفل. وقال إن منغوليا مثل كل البلدان التي تمر بتعديلات هيكلية جذرية تتصارع مع تحديات أساسية. فإن الأطفال والمراهقين يمثلون قرابة ٧٠ في المائة من الفقراء في البلد. فقد أعدت حكومته خطة وطنية شاملة لحماية الأطفال تمتد الى العام ٢٠٠٠ طبقا لتوصيات القمة العالمية من أجل الطفل. وقد قامت اليونيسيف بمساعدة المركز الوطني للأطفال لتعزيز قدرته في تحسين التخطيط وتنفيذ البرامج.

٨ - وأعرب عن ترحيب وفده بالمؤتمر الدولي المعني بعمل الأطفال الذي انعقد في أوسلو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وتبنى برنامجا للعمل. وأعرب عن ارتياحه للمفاوضات الجارية في منظمة العمل الدولية لعقد معاهدة جديدة بشأن استغلال عمل الأطفال وذلك عن طريق مكتب العمل الدولي. وقال إن منغوليا بوصفها دولة طرف في الاتفاقية لن تدخر جهدا لتنفيذ توصيات لجنة حقوق الطفل. وفي عام ١٩٩٦، اعتمدت حكومته قانونا لحماية حقوق الطفل، كما صادق برلمان منغوليا في عام ١٩٩٧ على تعديل الفقرة ٢ من المادة ٤٣ من الاتفاقية، مما سيزيد عضوية لجنة حقوق الطفل من ١٠ الى ١٨. وقال إن وفده يناشد الدول الأطراف الأخرى أن تفعل ذلك.

٩ - **السيد رحمانوف** (تركمانستان): قال إن حكومته تعترف بالكرامة الإنسانية لكل طفل وتحترم هذه الكرامة وأنها ملتزمة بحماية الأطفال وغيرهم من مجموعات السكان الضعيفة في هذه المرحلة من التحول الاقتصادي وإعادة الهيكلة. وقد سبق لتركمانستان أن استضافت في عام ١٩٩٧ المؤتمر البرلماني المعني بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل والذي انعقد بهدف تحديد استراتيجيات لتنفيذ الاتفاقية في آسيا الوسطى وكازاخستان. وقد اعتمد المشاركون إعلان عشقباد (A/52/92، المرفق) الذي التزموا فيه بتنشئة الأطفال على روح مثل السلام والكرامة والتسامح والحرية والمساواة والتضامن، وطالبوا رؤساء البلدان المشاركة بإعلان عام ١٩٩٩ سنة لحماية حقوق الطفل؛ وقرروا إنشاء مجموعة برلمانية من البلدان لوضع آليات فعالة اقتصاديا لتوفير الخدمات الاجتماعية للأطفال؛ وأشاروا الى الحاجة الى إيلاء اهتمام خاص لتعليم البنات ولوفيات الأمهات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة بشكل خاص.

١٠ - وقال إن تركمانستان تعترف بالحاجة الى أساس تشريعي سليم والى موارد كافية في الميزانية لحل مشكلة الأطفال، وإنها ممتنة لوكالات الأمم المتحدة والبلدان المانحة التي دعمت جهودها لتنفيذ الاتفاقية. وقال إن البلدان القليلة التي لم تنضم بعد الى المعاهدة ينبغي أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

١١ - وأضاف يقول إن حكومته تحث كل الحكومات على التوقيع والتصديق على الاتفاقية الخاصة بمنع استخدام وتخزين وانتاج ونقل الألغام المضادة للأشخاص وتدميرها والتي اعتمدت في أوسلو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وإن بلده، إظهارا لالتزامه استضاف مؤتمرا دوليا بشأن الألغام المضادة للأشخاص أكد على أهمية حظر الألغام في آسيا الوسطى.

١٢ - **السيد ميريمي** (النيجر): قال إن العالم قد أصبح مقتنعا بأن للأطفال، عمليا، نفس المجموعة من الحقوق التي للراشدين، لذلك ينبغي للمجتمع الدولي ألا يقتصر على الحفاظ على أهدافه الخاصة بالأطفال من حيث تخفيف وطأة الفقر بل أن يتطلع الى ما وراء هذا الهدف للتصدي للحماية الاجتماعية وغيرها من الحاجات الضرورية للأطفال وكذلك للأسباب الرئيسية للفقر.

١٣ - ومضى يقول إن النيجر بذلت جهودا كبيرة لتحسين التعليم والصحة والحماية القانونية والاجتماعية للأطفال. وفيما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٩٠ ازداد الالتحاق بالمدارس الأولية والثانوية على نطاق واسع. وتشمل خطة العمل الوطنية للنيجر رفع نسبة الالتحاق بالمدارس الى ٣٥ في المائة على الأقل ورفع نسبة البنات في النظام التعليمي من ٣٦ الى ٥٠ في المائة ورفع نسبة الالتحاق قبل المدرسي من ٠,٨ الى ٨ في المائة على الأقل. وستحقق هذه الأهداف، وذلك ضمن جملة أمور، عن طريق رفع الوعي العام وإنشاء صندوق لتطوير التعليم.

١٤ - وأردف يقول إن المصاعب الاقتصادية وأوجه نقص الأغذية المتصل بالجفاف قد زادت من معدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال منذ الثمانينات، وهذه الظاهرة تنم عن ضعف تغطية الخدمات الصحية (٣٢ في المائة) وعدم كفاية نظام الرعاية الصحية (طبيب واحد لكل ٧٥ ألف نسمة)، وضعف التحصين. وتأمل النيجر في زيادة شمول التحصين الى ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من الأطفال دون السنة الأولى من العمر وأن يتم استئصال شلل الأطفال، وذلك كله بحلول عام ٢٠٠٠. كما أنها ستضطلع بحملة مكثفة للتعبئة الاجتماعية لمكافحة الأمراض المنقولة جنسيا بما فيها الإيدز. وتشمل استراتيجية النيجر في قطاع الصحة تعزيز المشاركة المجتمعية وإنشاء مناطق صحية والأخذ بلامركزية تهدف الى إشراك المجتمعات المحلية في إدارة المشاكل الصحية. كما تنوي النيجر أن تقيّم وتدرب ممارسي الطب التقليدي الذين يكمل عملهم عمل المهنيين العاملين في قطاع الرعاية الاجتماعية الحديث.

١٥ - وأضاف يقول إن القانون الجنائي للنيجر لا يعترف بالظروف المخففة أو يسمح بوقف تنفيذ العقوبة للأشخاص المدانين بهجر العائلة، أو خطف القاصر، أو التهجم غير المحتشم أو الاغتصاب، أو قوادة القاصر أو تحريضه على الرذيلة، وبيع الكحول لقاصر أو تسهيل حيازته أو استعماله للمخدرات. ومع ذلك، فإن المحاكم الخاصة بالأحداث التي نص عليها التشريع النيجيري لم تنشأ لعدم توفر الهياكل الأساسية الوافية.

١٦ - وتابع يقول إنه منذ عام ١٩٩٣ أنشأت النيجر عددا من المؤسسات لرعاية الأيتام والأطفال الذين يعيشون ظروفا عائلية صعبة، وتعتزم في المستقبل فتح مركز للتدريب المهني للأحداث في السجون.

١٧ - وقال في ختام كلمته إن النيجر ستستمر في تطبيق برامجها القومية تنفيذا لاتفاقية حقوق الطفل على سبيل الأولوية، وإنها ترحب بتعيين ممثل خاص للأمين العام بشأن تأثير النزاع المسلح على الأطفال ونتائج مؤتمري أمستردام وأوسلو بشأن عمل الأطفال.

١٨ - **السيدة بن بدر** (تونس): قالت إن اتفاقية حقوق الطفل تعتبر إطارا مرجعيا لقياس التزام البلدان بتعزيز وحماية حقوق الأطفال. وفي تونس يؤخذ وضع الطفل في الاعتبار لدى إعداد خطط التنمية وخطط الموارد البشرية. ومنذ استقلال البلاد يستفيد أطفالها من الرعاية الصحية الأولية والتي تركز على صحة كل من الأم والطفل والوصول إلى التعليم الإلزامي المجاني بالنسبة للجنسين على أساس المساواة، والحماية الاجتماعية ومختلف أشكال الاستجمام الرامية إلى تعزيز التنمية المنسجمة لشخصية الطفل. وبالإضافة لذلك، تمت، خلال العقد الأخير، تقوية سياسة تونس الشاملة والرامية إلى تعزيز الأسرة، التي تشتمل على عنصر تنظيم الأسرة.

١٩ - ومضت تقول إنه في ١٩٩١ صادقت تونس على اتفاقية حقوق الطفل واعتمدت برنامج عمل قومي للأطفال. وحددت يوم ١١ كانون الثاني/يناير من كل عام يوما وطنيا للأطفال. وفي عام ١٩٩٥ أنشأت جائزة رئاسية لحقوق الطفل تمنح كل عام للأفراد والمنظمات والمؤسسات والوكالات التي تقدم مساهمات رائعة لتعزيز حقوق الأطفال ورفاهيتهم.

٢٠ - وأضافت تقول إنه في مجال التشريع يسعى الإصلاح التعليمي للبلد إلى إكساب الأطفال بإحساس المسؤولية المدنية، والوطنية، وثقافة التضامن وكذلك إلى تعليمهم مبادئ حقوق الإنسان والتسامح. وقالت إن قانون حماية الطفل الجديد الذي اعتُمد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ ونص على شبكة من الضباط لحماية الأطفال في أنحاء البلد وذلك لتشجيع العمل الوقائي لصالح الأطفال الذين يعيشون ظروفا صعبة. كما تم تنقيح قانون الأحوال الشخصية لتعزيز حقوق المرأة والأسرة وإعطاء الأسبقية لمصالح الأطفال العليا. كما تم تعديل قانون الإجراءات الجنائية لتقوية التشريعات المتعلقة بالأطفال ولتعزيز حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي. وأخيرا تم إنشاء آلية لرصد تحقيق أهداف برنامج العمل القومي للأطفال.

٢١ - وتابعت تقول إن حكومتها قد زادت في السنوات الأخيرة من جهودها الرامية لاستئصال أمراض الأطفال عن طريق برامج قومية لصحة كل من الأم والطفل. ونتيجة لذلك انخفضت، بحلول عام ١٩٩٤، وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر إلى ٣٨ في الألف وهبطت وفيات الأطفال الرضع إلى ٣٢ في الألف.

٢٢ - واستطردت تقول إن الحكومة عمدت، من أجل تنمية شخصية الطفل وقدراته الفردية، إلى إقامة عدد كبير من رياض الأطفال في كل أنحاء البلد، وبنت كثيرا من المتنزهات ومناطق الاستجمام ونظمت مختلف البرامج التعليمية والنشاطية لملء وقت الطلاب أثناء العُطل. ومُنع عمل الأطفال بموجب القانون المصادق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ بشأن السن الأدنى للقبول في سوق العمل.

٢٣ - وأضافت تقول إنه ينبغي أن تكون جهود المجتمع الدولي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال ولمساعدتهم في حالات النزاع المسلح أكثر قوة وتنسيقا. ورحبت بالتوصيات المقدمة في تقرير المقرر الخاص عن بيع الأطفال وبغاء الأطفال والاستغلال الإباحي للأطفال (A/52/482) وكذلك إعلان وبرنامج عمل المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية (١٩٩٦). وذكرت أن التعليم والإعلام هما المفتاح لدرء ذلك البلاء. وأنه ينبغي التأكيد على الوقاية في كل الجهود المبذولة لحماية الأطفال من التأثر بالنزاعات المسلحة، كما ينبغي أن تشمل الوقاية قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب قضايا الأمن.

٢٤ - ومضت تقول إن من شأن توسيع نطاق الوعي الجماهيري باتفاقية حقوق الطفل وباتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٦ وبروتوكولاتها الإضافية أن يساعد في تطوير ثقافة احترام الأطفال في كل الظروف. وعلى المجتمع الدولي أن يتصدى لحقيقة أن أكثر من ٩٠ في المائة من ضحايا الحروب في التسعينات كانوا من المدنيين ومعظمهم من النساء والأطفال. ثم رحبت بتعيين الممثل الخاص للأمين العام بشأن تأثير النزاعات المسلحة على الأطفال وتؤيد أفكاره بشأن العمل الوقائي. وأخيرا أعربت عن سرورها بعمل لجنة حقوق الطفل في نشر الوعي وفي التوصية بعمل من جانب الدول فيما يتعلق بحقوق الأطفال.

٢٥ - **السيد خالد** (السودان): قال إن التنمية الاجتماعية لا تزال متخلفة عن التنمية التقنية والاقتصادية في عديد من البلدان وكان تأثير ذلك على الأطفال شديدا للغاية، وتحتاج البلدان النامية لدعم المجتمع الدولي لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

٢٦ - وأردف يقول إن السودان، تمشيا منها مع قيمها الثقافية والدينية، يعلق أهمية كبيرة على حقوق الطفل وقد اعتمدت برنامجا قوميا وتشريعات مناسبة لتنفيذ الاتفاقية. فالتعليم إلزامي للبنين والبنات من السن السادسة. وقد صدر قانون لتوسيع نطاق التعليم قبل المدرسي كما نص مرسوم جمهوري على إنشاء مدارس حضانة في محل العمل وفي المجتمعات المحلية، وأقيمت مراكز ثقافية للأطفال في المدن الرئيسية. ويشارك الأطفال السودانيون في المحافل الدولية للأطفال وكثيرا ما يبرزون فيها.

٢٧ - وتابعت تقول إنه في آب/أغسطس ١٩٩٧، أقامت الحكومة دورة تدريبية بشأن الاتفاقية لمهنيي وسائط الإعلام. وبالنتيجة تبنى هؤلاء مجموعة مبادئ لنشر الاتفاقية في كل قطاعات المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك تقوم الحكومة بنشر الاتفاقية باللغات واللهجات المحلية.

٢٨ - وقال إن حركة التمرد تقوم باستغلال الأطفال في جنوب السودان واستخدامهم كدروع بشرية وتجنيدهم بالإكراه وتعذيبهم وقتلهم. وإن حكومته تشجب بشدة تلك الممارسات وتحث المجتمع الدولي على أن يؤكد على ضرورة احترام حقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح وذلك، في جملة أمور أخرى، بإكمال صياغة البروتوكول الاختياري ذي الصلة.

وفي يوليه ١٩٩٧ شارك السودان في مؤتمر إقليمي بشأن هذا الموضوع نظمته منظمة الوحدة الأفريقية والشبكة الأفريقية لمنع إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم والوقاية من ذلك. وقد كانت قرارات ذلك المؤتمر

وتوصياته خطوة أولى نحو تحديد الأسبقيات للعمل الموحد لحماية الأطفال خاصة الأطفال النازحين والأطفال الجنود والأطفال اللاجئين غير المصحوبين.

٢٩ - واستطرد يقول إن الحرب في جنوب السودان أفضت إلى ظاهرة أطفال الشوارع. وقد استجابت الحكومة بأن أنشأت "قرى السلام" ودورة لرعاية وتعليم أولئك الأطفال. وفي محاولة لإنهاء المعاناة الناشئة عن الحرب وقعت الحكومة على اتفاق سلام مع كل الفئات المتصارعة ما عدا واحدة. وهي تقوم الآن بمفاوضات رفيعة المستوى لإقناع الفئة الباقية بالانضمام إلى عملية السلام.

٣٠ - ومضى يقول إن الحكومة السودانية شديدة الاهتمام بمشاكل الأطفال اللاجئين غير المصحوبين. وأنه ينبغي بذل كل جهد لجمع شملهم مع أسرهم أو على الأقل لضمان تمتعهم برعاية أسرهم الموسعة ومجتمعاتهم المحلية. ولا بد من مزيد من بذل الجهود للقضاء على عمل الأطفال الذي يضر في بعض الأحيان بصحة الأطفال ويحرمهم من التعليم. وذكر أن بيع الأطفال واستغلالهم جنسيا أمر يهدد سلامة النسيج الاجتماعي ولا بد من مكافحته من جانب المجتمع الدولي بكامله وأن التقرير الذي قدمه المقرر الخاص عن الموضوع يستحق الدراسة اللازمة. وفي حين لا غنى عن الجهود الوطنية لحماية حقوق الطفل فإن التعاون الدولي هو الوسيلة الوحيدة لضمان الاحترام الكامل لكل الحقوق الإنسانية بما فيها تلك الخاصة بالأطفال.

٣١ - **السيدة يونس** (أفغانستان): قالت إن الأطفال في بلدها يعانون منذ قرابة عقدين من الزمن من حالة الحرب ومن الفقر الذي نتج عن انهيار نظام أفغانستان الاقتصادي والاجتماعي. وقد تم إغواء كثير من الأطفال من قبل الشيوعية أو الإسلام للمشاركة في الأعمال الحربية وقد تعلموا حمل السلاح وحماية أنفسهم قبل أن يتعلموا القراءة والكتابة وللأسف فإن الحرب لم تترك لهم أي خيار.

٣٢ - وأضافت تقول إن تعليم الأطفال قد تردى عبر السنوات ليس فقط بسبب تدمير الكثير من المدارس وإنما أيضا لأن البنات حرمن من حقهن في التعليم في المناطق التي تحتلها حركة طالبان. كما تأثر الصبيان في تلك المناطق لأن المعلمات لا يسمح لهن بممارسة مهنتهن. فإن فكرة حركة طالبان المتخلفة عن الدين تتجاهل حقيقة أن القانون الإسلامي يؤكد بشدة على أهمية التعليم للصبيان والبنات. وهنالك ٧٠ في المائة من الأطفال بلا تعليم في المناطق التي تحتلها حركة طالبان مما يهدد بخلق جيل من الأميين.

٣٣ - ومضت تقول إن أفغانستان قد دُمرت خلال ١٧ عاما من الحرب والأطفال يحرمون من حقهم في التعليم والتنمية الاجتماعية وحقهم في الحياة. وقد أصبح الكثير من الأطفال مقعدين وفقدوا بصرهم بسبب الألغام الأرضية والقصف الجوي، وبالنتيجة أصبح عدد الأطفال المعاقين في أفغانستان أكثر منه في أي بلد آخر. وبالإضافة لذلك فإن سوء التغذية وفقدان الرعاية الطبية يتسببا في إنهاء حياة الأطفال كل يوم. وأصبح الأطفال الأفغانيون، الذين سببت لهم الحرب صدمة نفسية، على قناعة بأنه من غير المرجح أن يعيشوا إلى ما بعد سن الخامسة عشرة.

٣٤ - قالت إن أفغانستان تشعر بصادق الامتنان لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وللصليب الأحمر، وللمنظمات غير الحكومية، وللدول المانحة، لمساعدتها الأطفال من ضحايا الحرب. وإن من المهم ضمان حق الأطفال في الصحة والغذاء والتعليم والشفاء البدني والنفسي والاندماج في المجتمع. وقالت إن وفدها يود أن يشارك في تقديم مشروع القرار، الذي سيُعرض بشأن حقوق الطفل، والذي يتناول حالة الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة. وإنها تأمل أن يأتي اليوم الذي يتحول فيه خوف أولئك الأطفال ويأسهم إلى فرح.

٣٥ - **السيد هولمز** (كندا): قال إنه على الرغم من تحقيق إنجازات كثيرة في معالجة مشاكل عمل الأطفال، وأولاد الشوارع، وبيع الأطفال واستغلالهم، لا زالت هنالك حاجة إلى جهود هائلة في هذين المجالين. ففي مجال عمل الأطفال، هنالك تصميم متزايد على إنهاء الممارسات التي تستغل الأطفال. فأشكال عمل الأطفال، التي تحرمهم من حقهم في تحقيق قدراتهم الكامنة، وتعرضهم لأحوال محفوفة بالمخاطر، هي انتهاك لحقوق الإنسان.

٣٦ - وأضاف أن كندا تدعم مبادرة منظمة العمل الدولية في وضع اتفاقية جديدة للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال كما أنها تثني على منظمة العمل الدولية، وعلى حكومتي هولندا والنرويج لما أبدته من التزام في معالجة ذلك التحدي العالمي. وقال إن كندا هي من المساهمين في البرنامج الدولي لمنظمة العمل الدولية المتعلق بإلغاء عمل الأطفال؛ وتستخدم مساهمتها في تطوير تنفيذ التدريب في خفض عمل الأطفال وإزالته وفي استخدام الممارسات من أجل ذلك؛ بالتضافر مع البلدان الأخرى الملتزمة.

٣٧ - واستطرد قائلا إن كندا قد بدأت صندوقا لمناهضة عمل الأطفال موجها بغية دعم مبادرات القطاع الخاص الرامية إلى التصدي لعمل الأطفال الاستغلالي على الصعيد الدولي. وستقوم الحكومة الكندية بتوفير اعتمادات مالية تقابل ما يقدمه القطاع الخاص لدعم مبادرات مثل إعداد مبادئ توجيهية طوعية، ومدونات لقواعد السلوك، وممارسات توسيع المنتجات.

٣٨ - وتابع يقول إن الانضمام شبه العالمي إلى اتفاقية حقوق الطفل يبرهن على الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لتعزيز وحماية حقوق الطفل. وقد أدى هذا النجاح إلى تقديم طلبات كثيرة إلى لجنة حقوق الطفل من حيث قدرتها على استعراض تقارير الدول الأطراف. ولذلك فإن كندا تؤيد تعديل الاتفاقية لزيادة عدد الأعضاء في اللجنة إلى ١٨.

٣٩ - وأضاف أن اعتماد بروتوكول اختياري بشأن بيع الأطفال وبغائهم واستغلالهم في الأغراض الإباحية هو هدف مهم للغاية. علما بأن المنظمة الجمركية العالمية قد وافقت مؤخرا على توصية كندية تعتبر أن استغلال الأطفال الإباحي هو عملية تهريب، وتدعو إلى وضع سياسات واستراتيجيات لمعالجة المواد الإباحية مع التأكيد بوجه خاص على المشاكل الناتجة عن الإرسال الالكتروني. كما تبنت كندا أحكاما لمحاكمة الكنديين المتورطين في الاستغلال الجنسي للأطفال في بلدان أخرى. وإضافة إلى ذلك دعمت كندا عمل المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال وبغائهم، واستغلالهم في الأغراض الإباحية، وذلك فيما يتعلق بوسائط الإعلام والإنترنت.

٤٠ - وأردف قائلا إن حكومته قد صدقت على اتفاقية حماية الأطفال والتعاون بشأن عمليات التبني فيما بين البلدان، التي ستساعد على منع خطف الأطفال وبيعهم والاتجار بهم، وذلك إلى جانب استخدام نظام التعاون بين الدول. كما أن كندا تتفحص بدقة تشريعاتها القانونية المتعلقة بشؤون الدفاع وذلك لكي تكون في وضع يمكنها من التصويت مستقبلا على بروتوكول بشأن الأطفال المتضررين بالنزاعات المسلحة. وهي ترحب بتعيين ممثل خاص معني بأثر النزاعات المسلحة على الأطفال، والذي سيستطيع أن يؤدي دورا مهما كداعية من أجل الأطفال في حالات كهذه.

٤١ - واختتم كلامه بقوله إن حقول الألغام تقتل أو تشوه ٢٥ ٠٠٠ شخص على وجه التقدير سنويا، أغلبهم من المدنيين، وكثير منهم من الأطفال. ونتيجة لمساهمة كندا الطويلة الأمد في مهمات حفظ السلام، فإنها تدرك جيدا الآثار الدائمة والمدمرة للألغام الأرضية. وقال إن وفد بلده يرحب بأنه تم مؤخرا اعتماد اتفاقية حظر استعمال ، وتكديس، وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدميرها، وهي تتطلع إلى الشروع في المرحلة الثانية من الحملة، وهي جهد واسع لإزالة ملايين الألغام المزروعة في الأرض وتوفير المساعدة للضحايا وللأمم التي تعمل على التغلب على الآثار المدمرة لتلك الأسلحة.

٤٢ - **السيد تيسيما** (إثيوبيا): قال إن مستقبل أي بلد، متقدم أو نام، يعتمد على تنشئة أبنائه، ومن الصعب لأي بلد نام تحقيق النجاح والتنمية في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بدون إيلاء الاهتمام الكافي لرفاهية أطفال البلد المعني. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يجابه أفريقيا في التخلص من سوء التغذية، والأمراض، وعمل الأطفال، والأمية، وبلاء النزاعات المسلحة التي تؤدي إلى تآكل وحدة الشعوب وتماسكها، وتقوض الحقوق الأساسية للجميع، وخصوصا حقوق الأطفال. فجميع الأطفال لهم الحق في التمتع بحقوقهم الإنسانية وحرياتهم، وفي أن يترعرعوا في جو من السلام والحب والرعاية.

٤٣ - وأضاف أن حكومة بلده، متابعة منها لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، قد نفذت تدابير ملموسة لتعزيز وحماية حقوق الأطفال. فقد أنشئت لجان معنية بحقوق الطفل على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، كما أنشئت لجنة وزارية رفيعة المستوى. ويولى اهتمام خاص لاحتياجات الأسرة الصحية وخصوصا للاحتياجات الصحية للنساء والأطفال. وإن سياسة تعليم جديدة قد وضعت بهدف التحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية لكي يصل إلى ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٠. كما أن حقوق الأقليات أوليت اهتماما خاصا؛ ويوفر التعليم الابتدائي بعدد من اللغات كما أن الاتفاقية قد ترجمت إلى ثماني لغات، وحظيت بتوزيع واسع. وقد نظمت الحكومة حلقات عمل ومؤتمرات وحملات شتى شملت حملة لمكافحة انتشار الإيدز تمخضت عن تأسيس ٢٦٠ من أندية الشباب المكافحة للإيدز في المدارس وذلك للقيام بأنشطة تربوية، ومناقشات فريقية، وبرامج إذاعية حول موضوع الإيدز والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي.

٤٤ - وأضاف أن لجنة وطنية معنية بالممارسات التقليدية تقوم بأنشطة متعددة الأوجه للقضاء على جميع أشكال الممارسات التقليدية التي تؤثر في صحة ورفاهية الأطفال والنساء، مع تأكيد خاص على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. وقد عقدت حلقة عمل في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ لتعميم نتائج دراسة بشأن إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم، كما عقدت حلقة عمل بشأن أطفال الشوارع، وبوشر بتنفيذ مشروع تجريبي في خمسة مراكز

شرطة مختارة في أديس أبابا بهدف حماية الأطفال من الاحتجاز مع الكبار وعتاة المجرمين، وتحسين معاملة الأطفال من قِبل رجال الشرطة.

٤٥ - ومضى يقول إن الأطفال في هذا العالم المتنوع والمتباين يمثلون قوة موحدة قادرة على جمع شمل الناس على قاعدة أخلاقية مشتركة. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى جاهدا إلى ضمان انتشار ديمقراطية هادفة، وتطوير وتعزيز ثقافة حل المنازعات. وقد عانت إثيوبيا لسنوات عديدة من الصراعات الداخلية التي نتجت عنها أعداد كبيرة من الأطفال غير المصحوبين، واليتامى، والمهجورين، وكذلك أعداد كثيرة من الناس المشردين والأطفال اللاجئين. وقد بذلت إثيوبيا جهودا كبيرة لإعادة اللاجئين وتهيئة الظروف الضرورية لتمكينهم من أن يحيوا حياة عادية وآمنة. وقد تم تنظيم مؤتمر في أديس أبابا في تموز/يوليه ١٩٩٧ بشأن موضوع الأطفال في حالات النزاع المسلح في أفريقيا.

٤٦ - وأشار إلى أن وفد بلده يرحب بالتقدم المحرز في إعداد بروتوكول اختياري للاتفاقية، يهدف إلى تعزيز حماية حقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح، وأعرب عن الأمل في أن يضع البروتوكول الاختياري معايير دولية راسخة وجلية، كما طلب من البلدان التي لا تتطابق ممارساتها الحالية مع تلك المعايير أن تتعاون وتبدي المرونة بما يتمشى مع روح الاتفاقية.

٤٧ - واختتم قائلا بأن حكومته سوف تواصل بدون هوادة بذل الجهود من أجل تحقيق أهداف وأحكام الاتفاقية.

٤٨ - **السيدة خوهرو** (باكستان): قالت إن الأطفال هم أثمن الأصول لدى الإنسانية، وهم مصدر الإلهام في مساعي بناء مستقبل أفضل. ومع ذلك هم أضعف قطاعات المجتمع، ومعرضون لجميع أشكال الاستغلال، التي أكثرها انتشارا عمل الأطفال. إن عمل الأطفال كثيرا ما يسبب لشخصية الطفل ضررا لا يمكن إصلاحه ويعوق تنميته البدنية والعقلية والنفسية. ومن الأسباب الواضحة لانتشار عمل الأطفال الفقر والتخلف والأمية. ففي الكثير من الدول، لا تستطيع الأسر الفقيرة أن تدفع ثمن تعليم أطفالها؛ وهذا بدوره يقلل من فرص التقدم الاجتماعي لأولئك الأطفال في السنين اللاحقة، لأنهم لن يحصلوا على المعرفة المطلوبة التي تؤهلهم للأعمال التي تتطلب المهارة. وذلك يسهم في إدامة الحلقة المفرغة للحرمان الاقتصادي والأمية، وعمل الأطفال. وأكثر الأطفال تعرضا لأقسى أنواع عمل الأطفال، كالرق والأعمال القسرية يأتون عادة من بيئات سكانية ضعيفة اقتصاديا ومغبونة ثقافيا واجتماعيا.

٤٩ - وأضافت أن المعدلات العالية لوفيات الرضع، ولسوء التغذية، وفقدان الرعاية الصحية الكافية، والخدمات التعليمية وفرص تنمية طاقاتهم الكامنة الكاملة هي من ضمن الأسباب الرئيسية لانتهاك حقوق الأطفال. والطفلة ضعيفة إلى درجة خاصة وهي مُهملة، وعرضة للتمييز وذلك بسبب المواقف الثقافية التي تعطي الأفضلية للصبيان. كما تتعرض الطفلة لجميع أنواع سوء المعاملة والاستغلال. وقد ركزت المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال وبغائهم واستغلالهم في المطبوعات الخليعة، اهتمامها بحق على أهمية وسائط الإعلام والتعليم في مكافحة عمل الأطفال، حيث فيه أدوات أساسية يجب أن تستخدم لتمكين الأطفال وتقدمهم، وإلغاء جميع أشكال

إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم، وقالت إنه يجب إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات التعليم بحيث يتم ضمان حصول كل طفل على تعليم مجاني وإلزامي. وهذا ما سيعاون على إنقاذهم من بلاء عمل الأطفال وأشكال الاستغلال الأخرى. وبما أن المرأة تؤدي دورا بالغ الأهمية في تنمية التقاليد الصحية في أي مجتمع، لذا فهنالك حاجة لتوجيه الاهتمام للطفلة.

٥٠ - ثم أعلنت أن حكومتها قد سحبت مؤخرا تحفظاتها بشأن اتفاقية حقوق الطفل، وتقوم حاليا باستعراض القوانين الوطنية لجعلها منسجمة مع الاتفاقية. وفرضت باكستان عقوبات صارمة على الذين ينتهكون حقوق الأطفال خصوصا تلك التي تتعلق بالطفلات. وقد تصل عقوبات الجرائم المرتكبة بحق الأطفال، كالاعتداء الجنسي، والتعذيب، والعمل القسري، والاعتداءات الأخرى، التي تكون نتيجتها الموت أو العوق، إلى حد الإعدام. هذا ويجري تعديل جميع القوانين الخاصة بعمل الأطفال لتتماشى مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة. هذا مع العلم أن الدستور يمنع أي شكل من أشكال الرق، ويحظر إشراك الأطفال في العمل في أي مصنع أو منجم أو محيط خطر، وكذلك الحال بالنسبة لعمل الأطفال دون سن ١٤ في مجالات معينة. هذا وقد اعتمدت الحكومة تدابير للقضاء على العمل القسري.

٥١ - وأردفت تقول إن تحرير الأطفال من العمل لا يكفي وحده، بل يجب أن يتاح لهم الأمل في المستقبل، وإن حكومتها قد أعدت برنامجا شاملا لتأهيل العمال الأطفال، وتم تأسيس ٣٥ مركزا لذلك الغرض، لتوفير التعليم الأساسي، والتدريب، والرعاية الصحية، والاستجمام لهم.

٥٢ - وقالت إن إهمال الأطفال، وإساءة معاملتهم، واستغلالهم يمكن أن يحطم أحلامهم في عالم يعمه الأمن والازدهار في القرن الحادي والعشرين، وإن الاستثمار السخي في صحة الأطفال وتعليمهم وتنميتهم هو أمر ضروري لإعدادهم لمستقبل يسوده الرخاء والتجانس. وطلبت إلى المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات مباشرة لتحقيق ذلك الهدف.

٥٣ - **السيدة سمولجيك** (أوروغواي): قالت إن وفد بلدها يؤيد البيان الذي أدلت به باراغواي نيابة عن مجموعة ريو، وإن بلدان تلك المجموعة قد شاركت في إعداد مشاريع قرارات معروضة حاليا على اللجنة بشأن موضوع الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح، والقضاء على بيع الأطفال واستغلالهم جنسيا. وهذه المشاكل معقدة ومترابطة، وقد اقترحت مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن يجري تناول تلك المواضيع كموضوع واحد، يمكن أن تدمج معه قضايا. وتشمل الأولويات الأخرى التي تم تحديدها محنة أطفال الشوارع، واستغلال عمل الأطفال، والأطفال اللاجئين والمشردين داخليا، والأطفال المعوقين، والطفلات فضلا عن ضرورة تنفيذ القواعد الموجودة من قبل الدول.

٥٤ - وكررت الإعراب عن قلق وفدها إزاء ضرورة إيجاد حل سريع ودائم لمعاناة الأطفال في النزاعات المسلحة، وأكدت للممثل الخاص، المعني بأثر النزاع المسلح على الأطفال، عن دعم وفدها الراسخ والتزامه باتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها والتي سيساعد تنفيذها في تقليل المعاناة التي يسببها استعمال تلك الأسلحة.

٥٥ - وقالت إن أوروغواي قد أيدت بشدة الإجراء المتخذ ضد استغلال الأطفال جنسيا للأغراض التجارية، خصوصا فيما يتعلق بالسياحة الجنسية والمسؤوليات القانونية لبلدان المنشأ والمقصد، وإقامة شبكات وطنية ودولية لتبادل المعلومات. وإن وفد بلدها يأمل في الاختتام السريع والناجح لأعمال إعداد وثيقتي البروتوكولين الاختياريين المتعلقين باتفاقية حقوق الطفل؛ فالتأخيرات الحالية للوصول إلى اتفاق هي مصدر قلق كبير. وإن تعزيز حقوق الطفل وحمايتها وتنفيذها أمور تستحق أن يكرس المجتمع الدولي جهوده لها، وقد حان الوقت لوضع التعهدات الدولية التي قطعتها الحكومات على نفسها بموجب مختلف الصكوك موضع التنفيذ.

٥٦ - **السيد يونغ سام ما** (جمهورية كوريا): قال إنه لا بد للمجتمع الدولي من أن يتخذ إجراء متفقا عليه ومدعوما لضمان سلامة الأطفال ورفاهيتهم، خصوصا في النزاعات المسلحة، كما يجب أن يؤيد اعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل فيما يتعلق بالأطفال في النزاعات المسلحة، الذي يجري وضعه الآن. وأعرب عن ترحيبه بتعيين ممثل خاص للأمين العام لشؤون الأطفال في النزاع المسلح، والذي يحظى عمله المهم بدعم كامل من بلده.

٥٧ - وأضاف أن الإرادة السياسية القوية على الصعيدين الوطني والدولي أساسية من أجل إنهاء الاستغلال الجنسي للقـُصـَّر. وأن وفد بلده يثني ثناء فائقا على عمل المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال وبغائهم، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، ويدعم التوصيات التي وردت في تقريرها بشأن دور التعليم ووسائل الإعلام (A/52/482). وقال إن البروتوكول الاختيار للاتفاقية المتعلق بتلك المسألة يجب أن يـُنجز بأسرع وقت ممكن.

٥٨ - وأردف قائلا إنه بالنظر لضخامة مشكلة عمل الأطفال، فإن جمهورية كوريا ترحب بالجهود المبذولة في سبيل القضاء على أقسى أشكال عمل الأطفال - وشدد على أن الحل الجذري لمشكلة عمل الأطفال يكمن في إزالة الفقر. وأن التعليم هو تدبير أساسي آخر للتصدي لاستغلال الأطفال اقتصاديا. ويجب على الحكومات أن تعطي أولوية عالية لتوفير التعليم الأساسي المجاني غير المقيد للأطفال، علما أن جمهورية كوريا قد رفعت مؤخرا السن الأدنى للعمل وحظرت تشغيل من تقل أعمارهم عن ١٨ سنة في الأعمال الخطرة.

٥٩ - وقال إن حقوق الطفلة تستدعي اهتماما خاصا، وإن تلك المسألة تتطلب إجراء عاجلا، وفعالا، ومنسـَّقا من جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام.

٦٠ - وأكد في ختام كلمته على أهمية الأسرة كوحدة في حماية وتعزيز حقوق الطفل. وباعتبار أن الأطفال هم مستقبل البشرية، فيجب ضمان مكانهم الصحيح كخلفاء في الألف سنة القادمة.

٦١ - **السيد صالح** (البحرين): قال إن عددا من الدول لم يسبق له مثيل قد أبدت تأييدها لاتفاقية حقوق الطفل. إذ أن عدد الدول المصدقة عليها والمنضمة إليها بلغ حتى الآن ١٩١ دولة. وإنه مما يدعو إلى الانزعاج الشديد، ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين، أن يكون ١٥ في المائة من أطفال العالم يعيشون في ظروف بالغة الصعوبة.

٦٢ - وأضاف قائلا إن ذلك يشمل ١٠٠ مليون طفل مستغـَلين ومستخدمين في أعمال خطرة، و ٥٠ مليونا يعيشون في الشوارع، وأكثر من ١٠٠ مليون يتعرضون لسوء المعاملة أو الإهمال في المؤسسات. بالإضافة إلى أكثر من ٢٠ مليونا من الأطفال اللاجئين أو المشردين، الذين أصيب كثيرون منهم، معاقين جسميا أو نفسيا نتيجة للمنازعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية. وكما تظهر الإحصاءات أن ١,٥ مليون طفل قد لقوا حتفهم خلال العقد الماضي كنتيجة مباشرة للحروب، وفي مقابل كل طفل قتل هناك ثلاثة آخرون أصيبوا بجروح، أو بضعف، أو جراح نفسية. وفي هذا الصدد أشار إلى أن وفد بلده يرحب بتعيين الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في المنازعات المسلحة.

٦٣ - وقال إن وفد بلده قد يؤيد عمل المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال وبغائهم واستغلالهم في المواد الخليعة. وإنه لا بد من استنباط مزيد من الضمانات القانونية في هذا الصدد.

٦٤ - وصرح بأن البحرين تولي اهتماما خاصا للأطفال نظرا لأنهم هم شباب المستقبل. كما أنها قد قطعت شوطا كبيرا في مجال المحافظة على حقوق الطفل خاصة في المجال الصحي والتعليمي. فعلى سبيل المثال، قد انخفض معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة إلى ٢٠ طفلا بين كل ٠٠٠ ١ طفل، وهو أدنى بكثير من المعدل في البلدان النامية البالغ ٩٥ طفلا بين كل ٠٠٠ ١ طفل، كما أنشئ الكثير من مؤسسات رعاية الطفل.

٦٥ - وأخيرا، أثنى على جهود الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المعنية، وبالأخص منظمة الأمم المتحدة للطفولة. ثم حث المجتمع الدولي على بذل مزيد من الجهد والعمل من أجل تعزيز مفهوم حقوق الطفل.

٦٦ - **السيدة غليكوروفا** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قالت إن الانتقال إلى الاقتصاد القائم على نظام السوق قد أضر باستمتاع المواطنين بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية في بلدها، ومن ضمنهم الأطفال. وتـُبذل الآن الجهود لتحسين حالة الأطفال على سبيل الأولوية. ولتحقيق ذلك الهدف، يـُحتاج إلى مساعدة مستمرة من قبل المجتمع الدولي.

٦٧ - وأضافت أنه ينبغي تركيز الاهتمام على إزالة الفقر، وجميع أنواع إساءة معاملة الأطفال ومن ثم إيجاد الأحوال التي تمكـّن الأطفال من التمتع بطفولة سعيدة وتنمية متجانسة. وينبغي لجميع الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل بذل الجهود الضرورية لضمان تنفيذها. وفي ذلك الصدد، أكدت دعم حكومتها للعمل الجاري الآن في إعداد البروتوكول الاختياري للاتفاقية المتعلق ببيع الأطفال وبغائهم واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، والبروتوكول الاختياري المعني بالأطفال في النزاعات المسلحة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٠٠ ظهرا.

- - - - -